تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة، وخاصَّة في مجال التنمية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلَّ مفهوم التمكين جوهريًّا - سواء في مناقشة السياسات أو البرامج - محلَّ مفهوم النهوض والرفاهية ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، ومن ثم تناولت كل المؤتمرات التي انعقدت منذ ذلك الحين.

 وتحدثت عن التمكين ثلاثة جوانب أساسية هي: التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، واعتبرت هذه الأنواع من التمكين ركائز أساسية يجب تعميمها على جميع دول العالم.

 وفيما يلي نعرض لكل نوع والحجج التي تم الاعتماد عليها لتطبيق آلياته.

**التمكين الاقتصادي**

وذلك من خلال النصيب النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشيطين اقتصاديًّا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور. والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام، وأعمال درامية ومناهج دراسية، ففي منهج الصف الأول الابتدائي في إحدى الدول العربية درس بعنوان: “أسرتي"، وهو الدرس الأول الذي يتلقاه الطفل الصغير، وفيه يقوم طفل بالتعريف بأسرته، ويقول: أبي معلم، وأمي طبيبة، ويبحث كل طفل ماذا يقول عن أمه، وإلا فإنه يشعر أن أمه أقل من باقي الأمهات، وهو ما تشعر به الأم المتفرغة لشؤون بيتها، فهي مجرد ربة بيت أي بلا عمل، وهو ما يمثل ضغطًا نفسيًّا رهيبًا عليها، وإن كان بشكل غير مباشر، وكأن كل الجهود الضخمة التي تحملها على عاتقها لا تعني شيئًا، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة القضايا النسوية أمر مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية، ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة

**التمكين الاجتماعي**

ويرى أصحاب دعوات تمكين المرأة اجتماعيا أن تمارس كل صلاحياتها وقدراتها؛ في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية! وفي هذا الإطار يطالبون المجتمعات الإسلامية بتغيير قوانين الأحوال الشخصية، وإلغاء قوامة الرجل على المرأة وعدم النظر لدور المرأة في المجتمع على أنه لتربية الأولاد؛ بل لابد أن تتواجد من وجهة نظرهم الى جانب الرجل في المنتديات والعمل الفني والعمل التطوعي، وفي المأتم وفي الجامع، وداخل شوارع وحواري القرى، وخوض معترك البناء الاجتماعي. ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع: عملت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز وتجمعات خاصة بها، وفي ثنايا تلك الأندية تقام فعاليات ومحاضرات وندوات ومباحثات تروج لمفهوم التمكين.

**التمكين السياسي**

ويقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه؛ بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها.

وفي إطار التمكين السياسي للمرأة، طالب مؤتمر بكين 1995 بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا) ودعا هذا المشروع إلى ضرورة رفع التمثيل النسائي إلى نسبة لا تقل عن 30 في المئة ببلوغ العام 2005، واتخذت عدد من الدول العربية قرارات متقدمة في هذا الصدد

**الإسلام وحقوق المرأة:**

غني عن البيان أن بعض الممارسات الخاطئة وتضييع حقوق المرأة؛ نتيجة لتسلط بعض العادات الجاهلية أعطى لدعاة التمكين فرصة كبيرة للتسويق لأفكارهم (لأجنداتهم)، لذلك نجدهم حريصين على الربط بعض الأوضاع المجحفة للمرأة والتي يأباها الإسلام في الأساس بما يطرحونه من أفكار شاذة، ويعملون للربط بين هذه الأوضاع والإسلام في محاولة لاقتلاع المرأة من جذورها الدينية، ومن عضويتها الفعالة في الأسرة والمجتمع، عن طريق مطالبتها برفض أي سلطة للرجال عليها، أو حتى أي تعامل بناء معه، وهو ما يطلقون عليه في الغرب: تحدي الأيديولوجية الذكورية في كل مراحلها، والمطالبة بالمساواة التامَّة في كل شيء، حتى وإن تعارض ذلك مع التشريعات الدينية.

إن الإسلام كرم المرأة وأعلى من دورها داخل المجتمع، والمطالبة بتصحيح بعض الأوضاع الخاطئة والتي تتنافى مع الدين لا يعني أنه يجب علينا اتباع النموذج الغربي، فنحن مسلمون قبل أي شيء، ولا يمكننا التخلي عن هويتنا، ونحن في سعينا للحصول على حقوق المرأة يجب ألا نتحدى ثقافتنا، بل الأحرى أن ننشئ مسارًا لنا يتفق مع ثقافاتنا الأصلية، وإلا فإن الناس لن يتقبلوا أي تغيير مهما كان إيجابيًّا.

الإسلام أعطى المرأة حقوقها ورفع مكانتها، ومقارنة بسيطة لأوضاع المرأة قبل الإسلام وبعد الإسلام ندرك هذا الأمر.